



محددات تطور القطاع المالي باستخدام مؤشر صندوق النقد الدولي: دراسة مقارنة بين ليبيا والدول العربية

علي نورالدين^a وعتيق الطيب^b

^aقسم التمويل والمصارف، كلية التجارة، جامعة سبها، ليبيا.
^bقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة فزان، مرزق، ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

التطور المالي.
مؤشر صندوق النقد الدولي.
العمق المالي.
الشمول المالي.
الكفاءة المالية.

الملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار أهم محددات تطور القطاع المالي في ليبيا مقارنة بالدول العربية، وباستخدام مؤشر صندوق النقد الدولي، والذي يتألف من ثلاثة أبعاد لقياس التطور المالي، وهي: العمق المالي، والشمول المالي والكفاءة المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج المقارن، واستخدام بيانات ثانوية سنوية للفترة من 2000 إلى 2020، بالإضافة إلى اختبار (T-test) ونموذج تحليل الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، أبرزها: أن القطاع المالي في ليبيا أقل تطوراً مقارنة بالدول العربية الأخرى ضمن عينة الدراسة، ويعزى السبب الرئيسي لتدني مستوى التطور المالي في ليبيا أساساً إلى ضعف كفاءة المصارف الليبية في استخدام مواردها المالية (العمق المالي)، وانخفاض مستوى الشمول.

Determinants of Financial Sector Development Using the IMF Index: A Comparative Study Between Libya and Arab Countries

Ali Nour-Aldeen^a, Atiq Al-Tayeb^b

^aDepartment of Banking and Finance, Faculty of Commerce, Sebha University, Libya.

^bDepartment of Banking and Finance, Faculty of Economic, Fezzan University, Murzuq, Libya.

Keywords:

Financial Development.
IMF Index.
Financial Depth.
Financial Inclusion.
Financial Efficiency.

ABSTRACT

This study aims to examine the key determinants of financial sector development in Libya compared to other Arab countries, utilizing the International Monetary Fund's (IMF) composite Financial Development Index. This index evaluates financial development across three dimensions: financial depth, financial access (inclusion), and financial efficiency. To achieve the study's objectives, a comparative approach was adopted, using annual secondary data covering the period from 2000 to 2020. The empirical analysis employed t-tests and a regression model. The findings reveal that Libya's financial sector is less developed than those of the other Arab countries in the sample. This underdevelopment is primarily attributed to the inefficiency of Libyan banks in utilizing financial resources and the limited level of financial inclusion, reflected in restricted access to financial services.

الاقتصادية والمالية [4]. وبشكل أكثر تحديداً، يركز جانب مهم من الأدبيات على تفسير أسباب التباين في مستويات تطور القطاع المالي بين الدول، حتى في الحالات التي تتشابه فيها من حيث مستويات الدخل أو الخصائص الجغرافية. كما تتناول هذه الأدبيات اختلاف هياكل الأنظمة المالية، إذ تعتمد بعض الدول على القطاع المصرفي بوصفه المكون الرئيس للنظام المالي، في حين تعتمد دول أخرى بدرجة أكبر على الأسواق المالية [4]. وفي إطار تحليل محددات هذا التباين، ركزت مجموعة من الدراسات على

1. المقدمة

تشير الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية إلى وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث تُظهر الدول ذات القطاعات المالية الأكثر تطوراً معدلات نمو اقتصادي أعلى مقارنة بالدول التي تعاني من ضعف التطور المالي [1]، [2]، [3]، ورغم وضوح هذه العلاقة في الدراسات السابقة، لا تزال مسألة محددات التطور المالي وآليات تطوير النظم والأسواق المالية محل نقاش وبحث مستمر من قبل الباحثين وصانعي السياسات

*Corresponding author.

E-mail addresses: ali.nouraldeen@sebhau.edu.ly, (A. Tayeb) atiginlibya91@gmail.com.

الاقتصادي من خلال تقديم التمويل لقطاعات الاقتصاد الحقيقي، وقد أثبتت نتائج العديد من الدراسات صحة ذلك [3]، [2]، [16]، [17]، [18]، وفي المقابل، توصلت نتائج بعض الدراسات التطبيقية التي أُجريت على القطاع المصرفي في ليبيا إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي [19]، [20]، [21]، واستنادًا إلى ذلك، تبلورت مشكلة البحث حول تحديد المحددات التي تحدّد من تطور القطاع المالي في ليبيا، وتقلّل من مساهمته الإيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي.

2.2. مظاهر المشكلة

وفقًا لبيانات مؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي خلال الفترة من 2000 إلى 2020، يُعدّ القطاع المالي في ليبيا، الذي يعتمد بشكل أساسي على القطاع المصرفي، أقلّ تطورًا مقارنةً بالمتوسط العالمي ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ بلغ متوسط مؤشر تطور القطاع المالي في ليبيا 0.2465، وهو مستوى منخفض مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 0.3877، والدول المتقدمة البالغ 0.7041، والاقتصادات الناشئة البالغ 0.3833، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 0.2960 [22]. وبناءً على ما سبق ذكره، تتمثل مشكلة البحث في معرفة وتحليل محدّدات تطور القطاع المالي في ليبيا مقارنةً بالدول العربية، باستخدام مؤشر صندوق النقد الدولي المركب. وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

• إلى أي مدى تفسر محدّدات التطور المالي، وفقًا لمؤشر صندوق النقد الدولي، الاختلاف في مستوى تطور القطاع المالي بين ليبيا والدول العربية؟

وانطلاقًا من السؤال الرئيس، يمكن صياغة السؤالين الفرعيين الآتيين: يتعلق السؤال الفرعي الأول باختبار الفروق بهدف التعرف على الاختلاف في مستوى تطور القطاع المالي والمحدّدات المؤثرة فيه بين ليبيا والدول العربية، بينما يتعلق السؤال الفرعي الثاني باختبار أثر محدّدات التطور المالي الثلاثة على مستوى تطور القطاع المالي في ليبيا والدول العربية. ويتم صياغة السؤالين على النحو الآتي:

• هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات محدّدات التطور المالي (العمق المالي، الشمول المالي، والكفاءة المالية) بين ليبيا والدول العربية؟

• هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات التطور المالي (العمق المالي، الشمول المالي، والكفاءة المالية) ومستوى تطور القطاع المالي في ليبيا والدول العربية؟

3. أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

- تحديد أهم محدّدات تطور القطاع المالي في ليبيا مقارنةً بالدول العربية.
- تحديد المتغيرات الفرعية التي تؤثر على كل بعد من أبعاد التطور المالي الثلاثة، وهي: العمق، والشمول، والكفاءة.

4. فروض البحث.

بناءً على أسئلة البحث يمكن صياغة الفروض على النحو التالي:

- توجد فروق معنوية في مستوى تطور القطاع المالي والمحدّدات المؤثرة فيه (العمق، الشمول، والكفاءة) بين ليبيا والدول العربية.

العوامل الاقتصادية الكلية، مثل أسعار الفائدة، ومستوى الدخل، ومعدلات التضخم، والانفتاح التجاري، إضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى. في المقابل، اهتمت دراسات أخرى بالعوامل المؤسسية، بما في ذلك سيادة القانون، وجودة الحوكمة، ومكافحة الفساد، ودرجة الاستقرار السياسي، باعتبارها محدّدات أساسية لتطور القطاع المالي.

يُعدّ مؤشر العمق المالي المقياس الأكثر استخدامًا لقياس التطور المالي في أغلب الدراسات التطبيقية، إذ يعكس حجم القطاع المالي وقدرته على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد المحلي. إلا أن من المآخذ على استخدام مؤشر العمق المالي تركيزه على بُعد واحد فقط من أبعاد التطور المالي، والمتمثلة في: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة، والاستقرار المالي [5]، [6]، [7]، [8]. ويُشير مفهوم العمق المالي إلى حجم القطاع المالي بالنسبة للاقتصاد ككل، كما يُقصد به زيادة الخدمات التي يقدّمها القطاع المالي للاقتصاد، مع توفير العديد من الخيارات المالية التي تلبي رغبات واحتياجات مختلف شرائح المجتمع.

يُقصد بالشمول المالي تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية التي تقدّمها المؤسسات المالية الرسمية في الوقت المناسب، وبتكلفة أقل، وبصورة عادلة وشفافة [9].

ويشير مصطلح الكفاءة المالية إلى قدرة المؤسسات المالية على القيام بدور الوساطة في الموارد المالية، من خلال جذب الموارد المالية وتقديم أكبر قدر ممكن من المنتجات والخدمات المالية المتنوّعة، فضلًا عن تسهيل المعاملات المالية بأقل التكاليف، وبما يضمن لها تحقيق عوائد اقتصادية ومالية مجزية [6].

في حين يشير مصطلح الاستقرار المالي إلى قدرة النظام المالي على توزيع الموارد المالية بكفاءة عالية، وكذلك قدرته على امتصاص الصدمات دون أن يترتب على ذلك تأثيرات سلبية في الاقتصاد الحقيقي [10].

ويتأثر كل بُعد من أبعاد التطور المالي الأربعة بمجموعة من العوامل. ويعود اختلاف درجة التطور المالي من دولة إلى أخرى إلى اختلاف مستويات أبعاد التطور المالي الأربعة، وهي: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة المالية، والاستقرار المالي، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيها.

صُمّم مؤشر التطور المالي المركب، الذي طوّره صندوق النقد الدولي، لقياس مستوى تطور الأنظمة المالية، ووصف خصائصها، وإجراء المقارنات بين الأنظمة المالية للدول وعبر فترات زمنية مختلفة [8]، [6]. ويُعدّ هذا المؤشر مقياسًا مركبًا لمستوى التطور المالي، إذ يأخذ في الحسبان الأبعاد الرئيسية للتطور المالي، ويعتمد على ثلاثة أبعاد هي: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة المالية. ويتكوّن كل بُعد من أبعاد المؤشر الثلاثة من مؤشرات فرعية تعكس العوامل أو المحدّدات المؤثرة في مستوى التطور المالي. وعلى خلاف الدراسات السابقة، مثل دراسات [11]، [12]، [13]، [14]، [15]، التي ركّزت على تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على التطور المالي المقاس بالعمق المالي فقط، تختبر هذه الدراسة محدّدات تطور القطاع المالي في ليبيا مقارنةً بالدول العربية باستخدام الأبعاد الثلاثة لمؤشر التطور المالي المطوّر من قبل صندوق النقد الدولي.

2. مشكلة البحث.

1.2. خلفيات المشكلة

وفقًا لنظريات التمويل والنمو، يساهم القطاع المالي في تحقيق النمو

يتم قياس تطور القطاع المالي وفق مؤشر صندوق النقد الدولي، باستخدام ثلاثة أبعاد رئيسية: العمق المالي، إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، والكفاءة.

- المؤسسات المالية:

- العمق المالي: يقاس باستخدام أربع متغيرات: نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة أصول صناديق التقاعد إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة أصول الصناديق الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية: يقاس بمتغيرين، هما: عدد الفروع المصرفية لكل 100,000 نسمة من السكان البالغين، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 نسمة من السكان البالغين.
- الكفاءة: تتضمن ست متغيرات، وهي: صافي هامش سعر الفائدة، الفرق بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، المصاريف العمومية إلى إجمالي الأصول، معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

- الأسواق المالية:

- العمق المالي: يشمل خمس متغيرات: القيمة السوقية لسوق الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، السندات الحكومية الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي سندات المؤسسات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي سندات المؤسسات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية: يتم قياسه بواسطة متغيرين، هما: نسبة القيمة السوقية خارج أكبر عشر شركات، والعدد الإجمالي لمصدري السندات.
- الكفاءة: تقاس بنسبة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية.

وتتراوح قيمة المؤشر المركب بين 0 و 1، حيث تشير القيم القريبة من 1 إلى أن القطاع المالي يتمتع بدرجة عالية من التطور، بينما تدل القيم القريبة من 0 على أن القطاع المالي أقل تطوراً [8].

2-6- الدراسات السابقة:

في السابق، كان تركيز الدراسات التطبيقية منصباً على دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، إلا أنه مؤخراً أصبح اهتمام الدراسات التطبيقية في مجال التطور المالي موجهاً نحو دراسة محددات التطور المالي. وفي هذا السياق، يمكن عرض عدد من الدراسات ذات الصلة.

اختبرت دراسة [11] محددات التطور المالي في غانا خلال الفترة من 1988 إلى 2010، باستخدام بيانات ربع سنوية. تم قياس المتغير التابع، وهو التطور المالي، بنسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين شملت المتغيرات المستقلة ست متغيرات تمثل متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي: التضخم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، الانفتاح التجاري، الاقتراض الحكومي، ومتطلبات الاحتياطي القانوني. وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي موزع الإبطاء - Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على التطور المالي، في حين أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي لكل من التضخم، وسعر الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي القانوني على التطور المالي.

اختبر كل من [14] محددات التطور المالي في 57 دولة، منها 27 دولة نامية و30

- توجد علاقة معنوية بين محددات التطور المالي (العمق، الشمول، والكفاءة) مستوى تطور القطاع المالي في ليبيا والدول العربية..

5. أهمية البحث.

تتمثل أهمية البحث العلمية في كونه يركز في المقام الأول على معرفة أهم محددات التطور المالي، أي تشخيص أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة أو تباطؤ تطور القطاع المالي، وذلك على عكس أغلبية الدراسات السابقة، التي كان تركيزها منصباً على إبراز العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. كما تأتي أهمية البحث العملية من كونه يساعد القائمين على إدارة القطاع المالي في ليبيا، وتحديدًا القطاع المصرفي، في تحديد أهم الجوانب التي تحتاج إلى معالجة، بهدف رفع مستوى كفاءة القطاع المالي الليبي في أداء دور الوساطة المالية بشكل فعال وكفاء، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بكل سهولة ويُسر. كما يساهم ذلك في زيادة مستوى الشمول المالي، ويعزز قدرة القطاع المالي على تحقيق عوائد اقتصادية تساهم في دعم الاستقرار المالي.

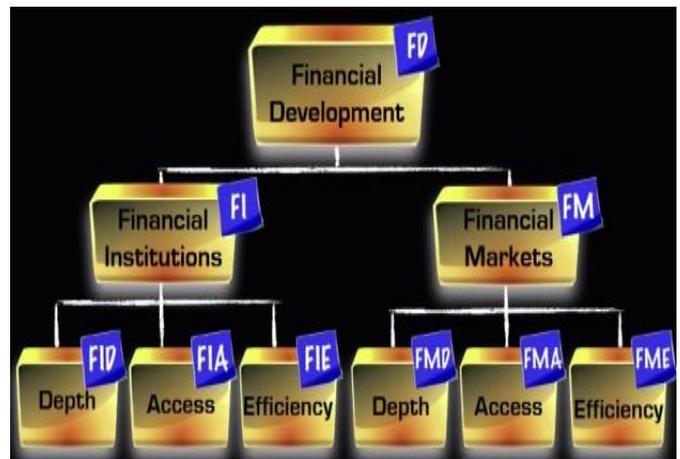
6. الإطار النظري.

يتكون الإطار النظري للبحث من قسمين: القسم الأول يتناول مؤشر التطور المالي المركب لصندوق النقد الدولي، والقسم الثاني يركز على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات التطور المالي.

1-6 مؤشر التطور المالي المركب لصندوق النقد الدولي.

حسب مؤشر صندوق النقد الدولي، يعتمد التطور المالي على ثلاثة أبعاد أساسية: العمق المالي، إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، والكفاءة. ويُعتبر القطاع المالي في أي دولة متطوراً إذا تميز بالعمق، أي التنوع في الأدوات أو الأصول المالية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بالإضافة إلى كفاءته في استغلال الموارد المالية وتحقيق معدلات عائد تفوق تكلفة الحصول على هذه الموارد [8].

ويتكون مؤشر صندوق النقد الدولي للتطور المالي (Financial Development) من شقين رئيسيين: الأول يعكس تطور المؤسسات المالية (Financial Institutions)، والثاني يعكس تطور الأسواق المالية (Financial Markets). ويُقاس تطور كل شق باستخدام الأبعاد الثلاثة نفسها، وهي: العمق المالي (Depth)، إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (Access)، والكفاءة (Efficiency)، حيث يقاس كل بعد بعدد من المتغيرات الفرعية. يوضح الشكل رقم (1) تركيبة مؤشر صندوق النقد الدولي للتطور المالي، موضحة العلاقة بين الشقين والأبعاد المختلفة.



شكل رقم (1) مؤشر صندوق النقد الدولي المركب لتطور المالي. المصدر: [8]

التجاري. وبالاعتماد على نماذج التحليل (Pooled Ordinary Least Squares) و (Seemingly Unrelated Regression)، أشارت النتائج إلى أن نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري يُعدان من أهم محددات التطور المالي في دول العينة.

أما دراسة [24]، فقد اختبرت محددات التطور المالي في الهند خلال الفترة من 1986 إلى 2016 باستخدام نموذج (ARDL)، وثلاثة متغيرات مستقلة، هي: نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، والهيكل المالية للمصارف، ونسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي، المقاس بنسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة الثلاثة.

وفي دراسة [25] التي هدفت إلى تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا باستخدام أربعة مؤشرات، هي: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة المالية، والاستقرار المالي، أظهرت النتائج وجود تباين في أداء القطاع المصرفي بين الدول الأفريقية، حيث تبين أن دولاً مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وموريشيوس، وبعض دول شمال أفريقيا تمتلك قطاعات مصرفية أكثر تطوراً، في حين تعاني معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء من ضعف في التطور المالي.

كما قام [13] باختبار محددات التطور المالي في إثيوبيا خلال الفترة من 1980 إلى 2019 باستخدام نموذج (ARDL) شمل النموذج ثمانية متغيرات مستقلة، هي: القروض الخارجية، وسعر الصرف، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاحتياطي القانوني، ومعدل الفائدة على الإقراض، والانفتاح التجاري، ومؤشر الحرية السياسية، إضافة إلى متغيرين تابعين يعكسان تطور القطاع المالي. وأظهرت النتائج وجود علاقات إيجابية وسلبية متفاوتة بين المتغيرات، تبعاً لمقياس التطور المالي المستخدم.

وفي دراسة أجريت على دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، قام [26] باختبار المحددات المؤسسية للتطور المالي خلال الفترة من 1995 إلى 2018. وأشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للعوامل المؤسسية والانفتاح التجاري والنظام القانوني والناتج المحلي الإجمالي على التطور المالي، في حين كان تأثير التضخم سلبياً.

وفي دراسة حديثة نسبياً، قام [7] باختبار العلاقة بين التطور المالي بأبعاده الأربعة وكل من الفقر وعدم المساواة والنمو الاقتصادي في سبع دول نامية خلال الفترة من 2004 إلى 2019. وأظهرت النتائج أن الاستقرار المالي يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي، في حين كان للعمق المالي الدور الأكبر في الحد من الفقر وعدم المساواة.

وتُعد دراسة [27] من الدراسات التي اعتمدت على مؤشر التطور المالي المركب لصندوق النقد الدولي للمقارنة بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المنخفض خلال الفترة من 1980 إلى 2019. وأظهرت النتائج أن الدول ذات الدخل المرتفع تتمتع بمستوى أعلى من التطور المالي، مع تحسن عام في مستويات التطور المالي في جميع الدول خلال الفترة من 2009 إلى 2019. كما اختبرت دراسة [28] العلاقة بين مؤشر التطور المالي المركب والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج (VAR)، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وعلاقة سلبية بين التطور المالي وكل من الأزمات المصرفية والإنفاق الحكومي.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود أوجه تشابه بين هذه الدراسات والدراسة الحالية من حيث التركيز على محددات تطور القطاع المالي، إضافة إلى الاعتماد على المنهج المقارن بين الدول. ويرجع ذلك إلى

دولة متقدمة، خلال الفترة من 1990 إلى 2012. استخدمت الدراسة تسع متغيرات، تمثل أحدها في المتغير التابع وهو التطور المالي المقاس بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في: النمو السكاني، مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي الجاري، مؤشر درجة الديمقراطية، ومؤشر دور القانون. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على التطور المالي، باستثناء متغير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر دور القانون.

وفي دراسة قام بها [23]، تم اختبار محددات التطور المالي باستخدام عينة مكونة من 15 دولة متقدمة و23 دولة نامية خلال الفترة من 1997 إلى 2013. اعتمدت الدراسة نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتطور المالي، واستخدمت أربع مجموعات من المتغيرات المستقلة. شملت المجموعة الأولى متغيرات القطاع المصرفي والمالي، وهي: القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول، عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، تركيبة الهياكل المالية للمصارف، والقيمة السوقية لسوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما المجموعة الثانية، فتمثلت في متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، وشملت: رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم. وتضمنت المجموعة الثالثة متغيرات الإطار المؤسسي والقانوني، وهي: مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر المعلومات الائتمانية. في حين شملت المجموعة الرابعة متغيرات التنمية الاقتصادية والبشرية، وهي: نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح التجاري، ونسبة السكان الحاصلين على التعليم العالي. وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد للبيانات المقطعية الزمنية (Multiple Panel Data Regression)، توصلت الدراسة إلى أن التطور المالي يعتمد على معدل السيولة في الاقتصاد، ونسبة القيمة السوقية لسوق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمارات، والانفتاح التجاري، وحجم القروض المتعثرة، ورأس المال البشري. كما أظهرت النتائج وجود تأثير محددات استقرار الاقتصاد الكلي والإطار المؤسسي والقانوني على التطور المالي في الدول المتقدمة فقط.

اختبرت دراسة [15] محددات التطور المالي في مصر خلال الفترة من 1974 إلى 2012. استخدمت الدراسة أربع متغيرات لقياس التطور المالي؛ اثنان منها يعكسان تطور القطاع المصرفي، وهما: عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين يعبر المتغيران الآخران عن تطور السوق المالي، وهما: القيمة السوقية لبورصة الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التداول في البورصة. كما استخدمت ست متغيرات مستقلة، هي: الانفتاح التجاري، نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل الاستثمار، جودة رأس المال البشري، التضخم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وباستخدام نموذج (ARDL) واختبار (Johansen)، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من النمو الاقتصادي، والاستثمار، ورأس المال البشري، والانفتاح التجاري على التطور المالي في مصر.

وفي دراسة أجريت على أربع دول آسيوية، وهي: سنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، والفلبين، خلال الفترة من 1987 إلى 2013، قام [12] باختبار محددات التطور المالي باستخدام أربع متغيرات مستقلة، هي: نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتضخم، والانفتاح

المالي)، والكفاءة المالية.
- المتغيرات المستقلة.
تتكون المتغيرات المستقلة من تسع متغيرات، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث مجموعات تعكس أبعاد التطور المالي الثلاثة، على النحو الآتي:

• العمق المالي.
يشمل هذا البعد متغيرين مستقلين:
نسبة القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويُعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على درجة تطور القطاع المالي المصرفي، ودوره في تمويل قطاع الأعمال.

نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة المصارف على جذب الودائع، بما يدعم قدرتها على التوسع في منح الائتمان.

ولتحليل الفروق بين ليبيا والدول العربية في هذا البعد، تُصاغ الفرضية الآتية:

توجد فروق معنوية في متوسط متغيرات العمق المالي بين ليبيا والدول العربية. أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة، فتُصاغ الفرضية التالية:
توجد علاقة إيجابية بين متغيرات العمق المالي (القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، والودائع المصرفية) ومستوى التطور المالي.
• إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (الشمول المالي).

يتضمن هذا البعد متغيرين مستقلين:
عدد الفروع المصرفية لكل 100,000 نسمة من السكان البالغين.
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 نسمة من السكان البالغين.
وللمقارنة بين ليبيا والدول العربية في هذا البعد، تُصاغ الفرضية التالية:
توجد فروق معنوية في متوسط متغيرات الشمول المالي بين ليبيا والدول العربية.

ولاختبار طبيعة العلاقة، تُصاغ الفرضية الآتية:
يرتبط عدد الفروع المصرفية وعدد أجهزة الصراف الآلي بعلاقة إيجابية مع مستوى التطور المالي.

• الكفاءة المالية
تشمل هذه المجموعة ست متغيرات مستقلة، هي:
صافي هامش الفائدة. الفرق بين معدل الفائدة على القروض ومعدل الفائدة على الودائع. الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل. إجمالي المصاريف العمومية إلى إجمالي الدخل. معدل العائد على الأصول. معدل العائد على حقوق الملكية.

ولتحليل الفروق في مستوى الكفاءة المالية بين ليبيا والدول العربية، تُصاغ الفرضية التالية:

توجد فروق معنوية في متوسط متغيرات كفاءة القطاع المالي بين ليبيا والدول العربية.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة، فيُفترض وجود علاقة إيجابية بين معظم متغيرات الكفاءة المالية ومستوى التطور المالي، باستثناء متغير إجمالي المصاريف العمومية إلى إجمالي الدخل، الذي يُتوقع أن تكون علاقته عكسية.

4-7 مصادر البيانات والفترة الزمنية

تم الحصول على بيانات المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي، بالإضافة إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي [22]، [30]، [31].

اختلاف النظم المالية بين الدول، حيث تعتمد بعض الدول على القطاع المصرفي، في حين تعتمد دول أخرى على الأسواق المالية. أما أوجه الاختلاف، فتتمثل في أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على متغيرات الاقتصاد الكلي والمؤسسية كمحددات للتطور المالي، في حين تركز الدراسة الحالية، إلى جانب عدد محدود من الدراسات، على اختبار أثر العمق المالي، وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، والكفاءة باستخدام المقياس المركب للتطور المالي، مع توظيف اختبارات إحصائية مختلفة للمقارنة بين ليبيا والدول العربية.

7. المنهجية

تتكون منهجية البحث من تحديد المنهج العلمي المتبع، وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، ومصادر البيانات، والفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

1-7 المنهج العلمي المتبع

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن، ويهدف استخدام هذا المنهج إلى التعرف على أهم المحددات المؤثرة في انخفاض مستوى التطور المالي في ليبيا، وذلك بالاستناد إلى بيانات مؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي، ومقارنة هذه المحددات بنظيراتها في مجموعة من الدول العربية.

2-7 عينة الدراسة

بالإضافة إلى ليبيا، التي تمثل محور الدراسة، تم اختيار مجموعة من الدول العربية للمقارنة، وهي: الأردن، المملكة العربية السعودية، الكويت، المغرب، تونس، سلطنة عُمان، قطر، ومصر.

ويعود اختيار هذه الدول إلى توافر البيانات اللازمة للفترة الزمنية محل الدراسة، فضلاً عن تشابهها مع ليبيا في عدد من الخصائص الاقتصادية، والبيئة القانونية والتنظيمية التي تحكمها.

وتتسم الأنظمة المالية في الدول العربية عمومًا بسيطرة القطاع المصرفي، ويُقاس ذلك بارتفاع نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أن بعض الاقتصادات العربية، ومنها ليبيا، تتميز بسيطرة القطاع المصرفي العام. إضافة إلى ذلك، يُلاحظ أن حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي لقطاع الأعمال الخاص في الدول العربية أقل مقارنة بالدول النامية في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وشرق أوروبا [29]

3-7 متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع واحد، وتسعة متغيرات مستقلة تعكس أبعاد (محددات) التطور المالي للقطاع المصرفي.

- المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في مؤشر التطور المالي المطور من قبل صندوق النقد الدولي، والذي يتكون من مؤشرين فرعيين:

الأول يقيس مستوى تطور المؤسسات المالية، بما في ذلك القطاع المصرفي، والثاني يقيس مستوى تطور الأسواق المالية.

وتقتصر هذه الدراسة على استخدام المؤشر الأول الخاص بتطور القطاع المصرفي، ويعود ذلك إلى حداثة سوق الأوراق المالية الليبي، إضافة إلى توقفه عن العمل نتيجة الظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011.

ويُعد مؤشر تطور القطاع المالي المصرفي مؤشراً مركباً يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: العمق المالي، وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (الشمول

بعد التأكد من عدم وجود فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية من حيث حجم القطاع المصرفي، تأتي الخطوة التالية لتحليل مدى تأثير العوامل المرتبطة بالقطاع المصرفي في تباين متوسط مستوى التطور المالي بين ليبيا والدول العربية، وهو التباين الذي تمت الإشارة إليه في مقدمة البحث. يوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار (T-test) المستخدم لتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية فيما يتعلق بمتوسط مؤشر التطور المالي، وكذلك الأبعاد الثلاثة المؤثرة فيه، وهي: العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة المالية، والمحاسبة وفقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (2): يوضح نتائج اختبار T-test لمتوسطات التطور المالي

المتغير	متوسط الدول العربية	متوسط ليبيا	T-test	Prob.
مؤشر التطور المالي	0.376	0.256	-7.697	0.000***
العمق المالي	0.174	0.058	-6.569	0.000***
الشمول المالي	0.314	0.144	-6.852	0.000***
الكفاءة	0.611	0.625	0.570	0.569

*** معنوي عند مستوى دلالة 1%

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (2) إلى وجود فروق سالبة ومعنوية في متوسطات مؤشر التطور المالي بين ليبيا والدول العربية، مما يدل على أن مستوى تطور القطاع المالي في ليبيا أقل من نظيره في الدول العربية عينة الدراسة. وقد يُقارب هذا المستوى مستوى تطور القطاع المالي في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث أظهرت نتائج دراسة [32] أن تطور القطاعات المالية في هذه الدول يعد الأقل مقارنة بباقي الدول الأفريقية الأخرى.

كما تشير نتائج الجدول إلى أن أسباب انخفاض مستوى التطور المالي في ليبيا تعود أساساً إلى انخفاض مستوى العمق المالي والشمول المالي، إذ توضح النتائج وجود فروق سالبة ومعنوية في هذين البعدين مقارنة بالدول العربية. وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات التطبيقية التي أُجريت على الاقتصاد الليبي، والتي أكدت وجود علاقة غير معنوية بين التطور المالي، المقاس بأحد مؤشرات العمق المالي وهو عرض النقود بالمعنى الواسع، والنمو الاقتصادي [33].

أما بالنسبة لتأثير مستوى الكفاءة المالية على مؤشر التطور المالي، فتشير نتائج اختبار (T-test) إلى عدم وجود فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية، مما يعني أن العوامل المسؤولة عن انخفاض مستوى التطور المالي في ليبيا مرتبطة أساساً بالمتغيرات المرتبطة بالعمق المالي والشمول المالي، وليس بالكفاءة المالية.

يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار (T-test) لمتغيرات العمق المالي، وهي: عرض النقود بالمعنى الواسع والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، لتحديد تأثيرها على مستوى العمق المالي في ليبيا مقارنة بالدول العربية. تشير النتائج إلى عدم وجود فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية فيما يخص متغير عرض النقود بالمعنى الواسع، بينما تظهر فروق معنوية فيما يتعلق بالائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص.

وتعكس هذه النتائج قدرة القطاع المصرفي في ليبيا على جذب الموارد المالية، إلا أنه يواجه صعوبات في توظيف هذه الموارد بكفاءة، ربما لأسباب تتعلق بالممارسات المصرفية أو بالقيود التنظيمية والرقابية التي تحد من قدرة المصارف على استغلال مواردها المالية بشكل فعال. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة [34]، التي أكدت وجود علاقة عكسية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وعلاقة إيجابية بين الودائع المصرفية والنمو

وتغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2000 إلى عام 2020، ويعود اختيار هذه الفترة إلى توافر البيانات لجميع دول عينة الدراسة.

5-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام كل من اختبار (T-test) وتحليل الانحدار المتعدد.

يُستخدم اختبار (T-test) للكشف عن وجود فروق معنوية بين متوسطات مؤشرات التطور المالي في ليبيا والدول العربية.

أما تحليل الانحدار، فيُستخدم لقياس أثر أبعاد التطور المالي الثلاثة (العمق المالي، الشمول المالي، والكفاءة المالية) على مستوى التطور المالي، مع تضمين متغير وهمي (Dummy Variable) لقياس اختلاف طبيعة العلاقة بين ليبيا والدول العربية.

وتأخذ معادلة الانحدار الصيغة الآتية:

$$Y = C + X_{1...n} + X_{1...n} * (\text{Dummy Variable})$$

حيث:

Y = مؤشر التطور المالي

C = الحد الثابت

X_{1...n} = محددات التطور المالي

Dummy Variable = متغير وهمي يأخذ القيمة (1) بالنسبة لليبيا والقيمة (0) لدول العربية

8. الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء عرض نتائج اختبار (T-test) المستخدم لإجراء المقارنة بين ليبيا والدول العربية فيما يتعلق بالمحددات المؤثرة في التطور المالي، وذلك بهدف اختبار فروض الدراسة وتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين متوسطات مؤشر التطور المالي ومحدداته. كما يتضمن هذا الجزء عرض نتائج تحليل الانحدار، الذي يُستخدم لتحديد طبيعة العلاقة بين مؤشر التطور المالي والمحددات المؤثرة فيه.

1-8 نتائج تحليل اختبار (T-test)

تتمثل الخطوة الأولى في اختبار ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية من حيث مستوى التطور المالي والمحددات المؤثرة فيه، ولا سيما تلك المرتبطة بالقطاع المصرفي. ولضمان موضوعية ودقة المقارنة، يتطلب الأمر تحديد مدى تأثير حجم القطاع المصرفي في مؤشر التطور المالي ومحدداته ذات الصلة بدول عينة الدراسة. وبناءً عليه، يُعد عدم وجود فروق معنوية في متوسط حجم القطاع المصرفي بين ليبيا وبقية الدول العربية شرطاً أساسياً لإجراء المقارنة.

وقد تم قياس حجم القطاع المصرفي في هذه الدراسة باستخدام إجمالي أصول القطاع المصرفي. وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (1) إلى عدم وجود فروق معنوية في حجم القطاع المصرفي بين ليبيا وبقية الدول العربية، والمقاس بإجمالي الأصول. وبناءً على ذلك، تم استيفاء الشرط الأساسي لإجراء المقارنة بين مستوى التطور المالي في ليبيا والدول العربية، وكذلك المحددات المؤثرة فيه.

جدول رقم (1): يوضح نتائج اختبار T-test لمتوسطات مجموع أصول

المتغير	متوسط ليبيا	متوسط الدول العربية	T-test	Prob.
حجم أصول القطاع المصرفي	66489	268232	-0.617	0.538

كما تؤكد النتائج الواردة في الجدول رقم (3)، والمتعلقة بالمتغير الثاني للعمق المالي وهو الائتمان المقدم للقطاع الخاص، صحة هذا الاستنتاج، إذ كان متوسط ليبيا أقل من متوسط الدول العربية. وتدعم نتائج اختبار (T-test) الخاصة بالمتغير المصاريف العمومية/إجمالي الأصول في الجدول رقم (5) أن العامل الرئيسي لانخفاض معدلات الأداء الرئيسية، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في المصاريف الليبية، يرجع إلى انخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص. كما يظهر من النتائج أن متوسط المصروفات العمومية للقطاع المصرفي في ليبيا أقل مقارنة بمتوسط الدول العربية.

جدول رقم (5): يوضح نتائج اختبار T-test لمتوسطات عوامل الكفاءة

المتغير	متوسط الدول العربية	متوسط ليبيا	T-test	Prob.
صافي الفائدة/ الأصول المدرة لدخل صافي هامش الفائدة	3.029	1.287	-10.105	0.000***
الدخل من غير الفوائد/ إجمالي الدخل المصاريف العمومية/ إجمالي الأصول	30.647	56.318	9.568	0.000***
معدل العائد على الأصول	1.822	0.837	-5.819	0.000***
معدل العائد على حق الملكية	15.685	5.009	-3.103	0.002***

*** معنوي عند مستوى دلالة 1٪

2-8 نتائج تحليل الانحدار (Regression Analysis)

كما تمت الإشارة سابقاً، بهدف إجراء تحليل الانحدار بين مؤشر التطور المالي المركب والمطور من قبل صندوق النقد الدولي إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع في هذه الدراسة، وهو التطور المالي، والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه، وهي العوامل المحددة للتطور المالي، خاصة بعد أن أظهرت نتائج اختبار ((T-test) وجود فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية من حيث مستوى تطور القطاع المالي والعوامل المؤثرة فيه.

تشير نتائج اختبار العلاقة بين مؤشر التطور المالي ومتغير العمق المالي، الموضحة في الجدول رقم (6)، إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر التطور المالي ومتغير العمق المالي بالنسبة للدول العربية، في حين كانت طبيعة تلك العلاقة سالبة ومعنوية بالنسبة لليبيا. وتدعم هذه النتيجة صحة ما تم التوصل إليه فيما يتعلق بوجود فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية من حيث مستوى العمق المالي، والمقاس بحجم القروض المقدمة للقطاع الخاص.

جدول رقم (6): يوضح نتائج تحليل الانحدار بين مؤشر التطور المالي

والعمق المالي

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	T-test	Prob.
الحد الثابت	0.274	0.008	30.754	***0.000
(*) العمق المالي	0.577	0.047	12.251	***0.000
(**) العمق المالي*(المتغير الوهمي)	-0.748	0.186	-4.009	***0.000
R-squared	0.522			
F-statistic	106.482			
Prob(F-statistic)	0.000			

*** معنوي عند مستوى دلالة 1٪.

(*) العمق المالي لدول العربية.

(**) العمق المالي لليبيا.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين مؤشر التطور المالي والمتغير الثاني للتطور المالي، وهو إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)، فتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (7) إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر التطور المالي وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بالنسبة للدول العربية، في حين كانت طبيعة العلاقة سلبية ومعنوية بالنسبة لليبيا. وتتماشى هذه النتيجة مع نتائج الجدول رقم (4)، التي أشارت إلى وجود فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية من حيث عدد الفروع المصرفية وعدد أجهزة الصرف

جدول رقم (3): يوضح نتائج اختبار T-test لمتوسطات العمق المالي

المتغير	متوسط ليبيا	متوسط الدول العربية	T-test	Prob.
عرض النقود بالمعنى الواسع	7205159	7634257	-0.630	0.529
الائتمان المقدم للقطاع الخاص	1362785	562116	-9.014	0.000***

*** معنوي عند مستوى دلالة 1٪

تشير نتائج اختبار (T-test) الواردة في الجدول رقم (4) والمتعلقة بالمحددات المرتبطة بالبعد الثاني لمؤشر التطور المالي، وهو الشمول المالي أو ما يعرف بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، إلى وجود فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية من حيث درجة وانتشار الخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي. ويشمل ذلك كلاً من عدد الفروع المصرفية واستخدام أجهزة الصرف الآلي.

ويشكل هذا العامل، إلى جانب انخفاض مستوى العمق المالي، سبباً سلبياً في مستوى تطور القطاع المالي في ليبيا مقارنة بالدول العربية. وتتوافق هذه النتيجة مع تقرير مصرف ليبيا المركزي حول الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025-2029)، الذي أشار إلى أن ارتفاع مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية في ليبيا لا يعكس بالضرورة التطور المالي أو تنوع المنتجات المالية، وأن أسباب انخفاض مستوى الشمول المالي مقارنة بالدول العربية تتعلق بعدة عوامل، منها: عدم الحاجة إلى الخدمات المالية، ارتفاع تكلفة هذه الخدمات، وعدم الثقة في المؤسسات المالية [29].

جدول رقم (4): يوضح نتائج اختبار T-test لمتوسطات الشمول المالي

المتغير	متوسط ليبيا	متوسط الدول العربية	T-test	Prob.
عدد الفروع المصرفية	11.532	14.178	-1.921	0.057
عدد آلات الصرف الآلي	3.588	36.077	-6.362	0.000***

*** معنوي عند مستوى دلالة 1٪

أما فيما يخص العوامل المرتبطة بالبعد الثالث من أبعاد التطور المالي، وهو كفاءة القطاع المصرفي، فتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (5) إلى وجود فروق معنوية بين ليبيا والدول العربية فيما يتعلق بخمسة من أصل ستة عوامل تقيس مستوى كفاءة القطاع المصرفي. وتشمل هذه العوامل: صافي الفائدة/الأصول المدرة للدخل، الدخل من غير الفوائد/إجمالي الدخل، المصاريف العمومية/إجمالي الأصول، معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

تشير نتائج اختبار (T-test) إلى أن هناك فروقاً معنوية لمتغيرات صافي الفائدة/الأصول المدرة للدخل، والدخل من غير الفوائد/إجمالي الدخل، والمصاريف العمومية/إجمالي الأصول. حيث كان متوسط صافي الفائدة/الأصول المدرة للدخل في ليبيا أقل من الدول العربية، ويُعزى ذلك إلى إلغاء التعامل بالفوائد الربوية منذ عام 2012.

أما متوسط الدخل من غير الفوائد/إجمالي الدخل في ليبيا فكان أعلى مقارنة بالدول العربية، مما يشير إلى اعتماد المصاريف الليبية على مصادر دخل بديلة عن الفوائد، مثل أرباح المراجعة، والعمولات، وأرباح بيع العملات الأجنبية، لتحقيق الأرباح مقارنة بالدول العربية.

تشير النتائج أيضاً إلى أن معدلات الأداء الرئيسية، وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كانت أقل في المصاريف الليبية مقارنة بالدول العربية عينة الدراسة، ويُعزى السبب الرئيسي لذلك إلى انخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، حيث تعد الفوائد المحققة من منح القروض المصدر الأساسي للدخل بالنسبة للقطاع المصرفي.

الأصول والعائد على حقوق الملكية.
 • بيّنت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر تطور القطاع المالي ومحدداته في الدول العربية، مقابل علاقة سلبية ومعنوية في حالة ليبيا.

• تشير النتائج مجتمعة إلى أن ضعف تطور القطاع المالي في ليبيا لا يرتبط بحجم القطاع المصرفي، بل بضعف فاعلية الوساطة المالية وتدني توظيف الموارد ومحدودية الشمول المالي.

2.9. التوصيات

- تفعيل دور القطاع المصرفي في تعزيز العمق المالي عبر توجيه الائتمان نحو القطاع الخاص لدعم النشاط الاقتصادي.
- تبني سياسات نقدية تهدف لرفع مستويات الشمول المالي من خلال توسيع نطاق النفاذ للخدمات وتطوير القنوات المصرفية الرسمية.
- رفع كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسات المصرفية لتحسين مؤشرات العائد وتعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة.
- تحقيق التكامل الهيكلي بين أبعاد العمق والشمول والكفاءة عند وضع السياسات المصرفية لضمان تطور مالي متوازن.
- اعتماد مؤشر صندوق النقد الدولي للتطور المالي كإطار مرجعي للقياس والتقييم الدوري لمدى فاعلية السياسات المالية المتبعة.
- تنفيذ إصلاحات هيكلية تستهدف معالجة المعوقات التي تحول دون فاعلية انتقال أثر أبعاد التطور المالي إلى الاقتصاد المحلي.
- إجراء دراسات مستقبلية لاختبار أثر المتغيرات الكلية والمؤشرات المؤسسية في مستويات التطور المالي، بما يضمن تحديد العوامل الخارجية الأكثر تأثيراً على مستوى التطور المالي في ليبيا.

10. المراجع

- [1] Development in MENA countries," Review of Development Economis, no. 3, pp. 670-680, 2016
- [2] F. C. Lisbinski and H. L. Burnquist, "Institutions and financial development: Comparative analysis of developed and developing economies," *Economia*, no. 2, pp. 347-376, 2024
- [3] Y. Wolde-Rufael, "Re-examining the financial development and economic growth nexus in Kenya," *Economic Modelling*, p. 1140–1146, 2009
- [4] Y. Huang, *Determinants of Financial Development*, vol. First published, London: Palgrave Macmillan, 2011
- [5] B. Shabbir, 2. Jamil, S. Bashir, N. Aslam and M. Hussain, "Determinants of Financial Development. A Case Study of Pakistan," *SSRN Electronic Journal*, pp. 1-26, 2018
- [6] M. Čihák, A. Demirgüç-Kunt, E. Feyen and R. Levine, *Benchmarking Financial Systems around the World*, The World Bank, 2012, pp. 1-58
- [7] N. F. Salem, "Multi – Dimensional Analysis for Financial Development," *The Scientific Journal of Commerce and Finance*, pp. 65-88, 2022
- [8] K. Svirydzhenka, *Introducing a New Broad-based Index of Financial Development*, International Monetary Fund, 2016, pp. 1-43

الآلي، وهي من المتغيرات المستخدمة من قبل صندوق النقد الدولي لقياس مستوى الشمول المالي.

جدول رقم (7): يوضح نتائج تحليل الانحدار بين مؤشر التطور المالي

والشمول المالي

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	T-test	Prob.
الحد الثابت	0.235	0.010	22.383	***0.000
(*) الشمول المالي	0.447	0.031	14.253	***0.000
(**) الشمول المالي*(المتغير الوهمي)	-0.295	0.083	-3.518	***0.000
R-squared	0.621			
F-statistic	160.120			
Prob(F-statistic)	0.000			

*** معنوي عند مستوى دلالة 1٪.

(*) الشمول المالي لدول العربية.

(**) الشمول المالي لليبيا.

من حيث الكفاءة المالية، تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (8) إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر التطور المالي ومستوى الكفاءة بالنسبة للدول العربية، في حين كانت العلاقة سلبية ومعنوية بالنسبة للقطاع المصرفي في ليبيا. وتؤكد هذه النتائج ما تم التوصل إليه سابقاً في الجدول رقم (5)، والذي أظهر وجود فروق معنوية في مستوى كفاءة القطاع المصرفي في ليبيا مقارنة بالدول العربية.

جدول رقم (8): يوضح نتائج تحليل الانحدار بين مؤشر التطور المالي

ومستوى الكفاءة

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	T-test	Prob.
الحد الثابت	0.194	0.024	8.051	***0.000
(*) الكفاءة	0.295	0.038	7.594	***0.000
(**) الكفاءة*(المتغير الوهمي)	-0.197	0.021	-9.026	***0.000
R-squared	0.402			
F-statistic	65.639			
Prob(F-statistic)	0.000			

*** معنوي عند مستوى دلالة 1٪.

(*) الكفاءة لدول العربية.

(**) الكفاءة لليبيا.

9. النتائج والتوصيات

بناءً على نتائج الدراسة التطبيقية، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إلى جانب التوصيات المرتبطة بها، والتي تسهم في تطوير القطاع المالي في ليبيا.

1.9. النتائج

- أظهرت نتائج اختبار (T-test) وجود فروق ذات دلالة إحصائية سالبة في متوسط مؤشر تطور القطاع المالي بين ليبيا والدول العربية عينة الدراسة، بما يعكس تدني مستوى تطور القطاع المالي في ليبيا خلال فترة الدراسة.
- بيّنت النتائج أن التباين في مستوى تطور القطاع المالي يُعزى أساساً إلى بعدي العمق المالي والشمول المالي، في حين لم تُسجَل فروق معنوية في بعد الكفاءة المالية عند المستوى الكلي للمؤشر.
- أظهرت نتائج تحليل العمق المالي عدم وجود فروق معنوية في قدرة القطاع المصرفي الليبي على تعبئة الموارد المالية، مقابل وجود فروق سالبة ومعنوية في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
- كشفت نتائج اختبار الفروق الخاصة بالشمول المالي عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ليبيا والدول العربية في عدد الفروع المصرفية وعدد آلات الصرف الآلي.
- أظهرت مؤشرات الكفاءة المالية وجود فروق معنوية في معظم مؤشرات الأداء الجزئية، حيث سجلت المصارف الليبية مستويات أدنى في العائد على

.7 8 2025. [Online]. [Accessed 2025]

H. Khalfaoui, "The Determinants of Financial [23] Development: Empirical Evidence from Developed and Developing Countries," *Applied Economics and Finance*, no. 2, pp. 1-9, 2015.

S. Mehmood, "Determinants of Financial Development in [24] Emerging Economies: Empirical Evidence from India," *Economics, Business and Management*, no. 3, pp. 1-11, 2017.

[25] ن. ابوالعز، "تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا،" *دراسات*، رقم 2، pp. 29-56، 2020.

N. Ellahi, A. K. Kian, M. Awais, H. Affandi, R. Saghir and S. [26] Qaim, "Investigating the Institutional Determinants of Financial Development: Empirical Evidence from SAARC Countries," *Analysis*, vol. 11, no. 2, pp. 1-12, 2021.

P. Dalloshi, "Financial development measurement: Comparison [27] of the high- and low-income countries," vol. 11, no. 2, p. 41 49, 2022.

V. H. Limani, "The Financial Development Index (FDI) [28] Compilation through the Assessment of the Impact of Economic and Financial Indicators. Case of North Macedonia," vol. 8, no. 3, p. 1952 1958, 2025.

[29] مصرف ليبيا المركزي، "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في ليبيا (2023-2029)،" مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، 2025.

the World Bank Group, "Data Bank," 2025. [Online]. Available: [30] <https://databank.worldbank.org/source/Global-Financial-Development/preview/on>. [Accessed 2025]

[31] صندوق النقد العربي، "قاعدة البيانات الاقتصادية،" 2025. [Online]. Available: https://www.amf.org.ac/ar/arabic_economic_database. [Accessed 2025]

J. O.-M. Ababio, E. B. Yiadom, E. S. Kumankoma and I. Boadi, [32] "Financial inclusion: a catalyst for financial system development in emerging and frontier markets," *Journal of Financial Economic Policy*, no. 6, p. 530–550, 2023.

[33] ع. س. الشريف، "قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2010-1980)،" *مجلة جامعة بنغازي العلمية*، رقم 2، pp. 84-96، 2019.

[34] ع. س. محسن و ز. ص. عبد الله، "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة ليبيا خلال الفترة (2020-1990)،" *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية*، رقم 2، pp. 83-99، 2023.

[9] أ. دردور و س. حركات، "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017. ARDL باستعمال نموذج." *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، رقم 4، pp. 71-90، 2020.

[10] ح. شاوي و ز. بن دعاس، "قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-score،" *معارف*، رقم 1، pp. 274-293، 2022.

P. O. Takyi and C. K. Obeng, "Determinants of financial [11] development in Ghana," *International Journal of Development and Sustainability*, no. 4, pp. 2324-2336, 2013.

N. B. Zainudin and N. Nordin, "The determinants of financial [12] development in four selected ASEAN Countries: A Panel Data Analysis," *International Journal of Business, Economics and Law*, no. 1, pp. 71-80, 2017.

T. M. Asratie, "Determinants of financial development in in [13] Ethiopia: ARDL approach," *Cogent Economics & Finance*, pp. 1-15, 2021.

S. H. Raza, H. Shahzadi and M. Akram, "Exploring the [14] Determinants of Financial Development (Using Panel Data on Developed and Developing)," *Journal of Finance and Economics*, no. 5, pp. 166-172, 2014.

M. A. Elsharif, "The Determinants of Financial Development: [15] Empirical Evidence from Egypt," *The Macrotheme Review*, no. 3, pp. 69-87, 2015.

R. G. King and R. Levine, "Finance and Growth: Schumpeter [16] Might be Right," *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 3, pp. 717-737, 1993.

C. Hao, "Development of financial intermediation and [17] economic growth: The Chinese experience," *China Economic Review*, p. 47–362, 2006.

O. Peia and K. Roszbach, "Finance and growth: Time series [18] evidence on causality," *Journal of Financial Stability*, pp. 105-118, 2015.

[19] ع. م. خ. رحومه، "أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي،" *الجامعي*، رقم 1، pp. 180-204، 2022.

[20] ع. ح. التالوي، "أثري الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي في ليبيا للمدة 1970-2022،" رقم 3، pp. 32-38، 2023.

[21] ع. أ. نورالدين و ع. أ. جبريل، "العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام مؤشرات صندوق النقد الدولي،" *مجلة جامعة فزان العلمية*، رقم 1، pp. 202-221، 2026.

International Monetary Fund, "Financial Development Index," [22]